

الانتخابات الفرنسية: السياسات كمدخل لنقاش الفساد

ورد كاسوحة *

الهجرة. والحال أنّ ثمة محاولات خجولة لفعل ذلك ولكنها تصطدم دوماً بانعدام قدرة المرشح الآتي من اليسار على التأثير كما هي الحال مع بينوا أمون، بالإضافة إلى الصراعات التي يشهدها المعسكر الاشتراكي والتي أدت في هذه الانتخابات إلى إضعاف الحزب وتحويله إلى قوة هامشية في الصراع حول مستقبل فرنسا. عندما يحصل ذلك لا تتراجع القضايا الأساسية التي تهتمّ عموم الفرنسيين فحسب، بل تتحوّل أيضاً إلى «مساحة خاصة باليمين» الذي يهيمن عليه تياران يدعوان كل من جهته إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد، أو إلى جعلها في حال تدخلت منحازة لمصلحة طبقة الأثرياء وأصحاب الرساميل. ثمة تمايز هنا بتبديه زعيمة حزب الجبهة الوطنية مارين لوبين ولكنه لا يتقاطع مع انحيازات اليسار. التي يعبر عنها بوضوح شديد مرشح مثل جان لوك ميلانشون - ويظهر في ظلّ احتدام النقاش حول موضوع الهجرة معنياً أكثر بحماية «اليد العاملة الفرنسية» من المنافسة التي تلقاها من المهاجرين. وهي مقارنة شبيهة بتلك التي يدافع عنها دونالد ترامب في الولايات المتحدة، حيث يتحوّل الهجوم على العولة إلى ذريعة للدفاع عن مكتسبات لا تخصّ إلا الطرف الذي يرى هؤلاء أنه تضرّر من سياسات فتح الحدود للعمالة المهاجرة والأجنبية. حتى التراكم الذي يشدّد اليمين المتطرّف على أولويته من خلال استعادة المصانع والرساميل إلى الداخل لإنتاج القيمة يجب - في رأيهم - تصحيحه وإعادة توزيعه بطريقة لا تسمح بوصول الفائض منه إلى الفئات التي استفادت سابقاً من العولة المالية. مع العلم أنّ هذه الاستفادة كانت ولا تزال محصورة بفئة صغيرة اغتنت وأثرت في حساب غالبية الشعب بما في ذلك فئاته المهاجرة. هكذا، يصبح دفاع حزب مثل «الجبهة الوطنية» عن الدولة دفاعاً عن وجهة معينة لتدخلها لا عن وجودها كطرف مقيد ومنظم لحركة الرساميل التي تذهب وتأتي إلى البلاد، متسببةً بخلق تراكم لا تستفيد منه غالبية الفرنسيين. وهي في ذلك تبدو أقرب إلى طروحات فرانسوا فيون وإيمانويل ماكرون منها إلى ما يدعو إليه كل من جان لوك ميلانشون وبونوا أمون اللذان يشدّدان من موقعهما على محورية دور الطبقة العاملة في معاودة النهوض بالاقتصاد الفرنسي، سواء من خلال الدفاع عن قانون العمل والقطاع العام أو عبر دعم وجهة للتدخل لا تكون على حساب غالبية هذه الطبقة كما يريد معظم مرشحي اليمين.

خاتمة

هذه الرغبة لدى اليمين بأجنحته المختلفة هي التي تهتمّ القضايا المحورية في النقاش لمصلحة أمور لا يبدو أنها تعني أحداً خارج دائرة النخب المهيمنة. وهي نخب تعرف أنها تتلاعب بالنقاش العام عبر تحويل الفساد إلى سلوك شخصي مرتبط بهذا المرشح أو ذاك، لا إلى حصيلة للسياسات الاقتصادية التي تريد من الدولة اتباعها. غياب الربط بين الأمرين هو الذي يسمح باستبعاد النقد للوجهة النيوليبرالية التي يتبعها فيون في حملته، بحيث يبدو للموظف أو العامل أو العاطل عن العمل في فرنسا بأنه سياسي فاسد فحسب، وبالتالي يصبح فساده غير المرتبط بسياق مدخلاً لتسليط الضوء على مرشحين أقلّ فساداً منه وأكثر استقطاباً بسبب هذه «النزاهة» لاهتمام الإعلام والرأي العام. من هنا خطورة اعتبار البعض إيمانويل ماكرون هو البديل، عبر التركيز على صعوده في استطلاعات الرأي وقدرته على استقطاب الناخبين المنفضين عن فيون، من دون الانتباه إلى ما يمثّله الرجل على صعيد تبني أكثر السياسات الاقتصادية النيوليبرالية في فرنسا، بالمقارنة معه تبدو مارين لوبين التي يُرجّح بشدّة أنّ تنافسه في جولتي الانتخابات على يسار جان لوك ميلانشون.

* كاتب سوري

مشكلة النقاش الحالي حول الانتخابات الفرنسية المزمع إجراؤها في نيسان وأيار المقبلين، أنها لا تتطرّق إلى السياسات الاقتصادية التي يتبنّاها المرشحون وتكتفي بملاحقة الفضائح التي تلاحق بعضهم دون البعض الآخر. هذا يخلق وهماً لدى المتابعين للشأن الفرنسي بأن قضايا الفساد التي تلاحق فرانسوا فيون ومارين لوبين يمكن أن تكون بديلاً من نقاش السياسات الاقتصادية للمرشحين الرئيسيين (فيون ولوبين وإيمانويل ماكرون) والتي تتشابه في معظمها، ما عدا بعض التمايز الذي تنطوي عليه مقارنة حزب «الجبهة الوطنية»، وهو على أيّ حال لا يرقى إلى مستوى القطيعة مع السياسات النيوليبرالية الحالية. بالإضافة طبعاً إلى ما يطرحه تدخل الإعلام ضدّ مرشح دون آخر من أسئلة حول التفضيلات على مستوى النخب، والتي تخلق بدورها وهماً إضافياً يضاف إلى مجموع الأوهام التي تشيعها المقاربة السائدة حالياً للانتخابات.

إشكالية التطرّف إلى فساد المرشحين

عدم التطرّق إلى السياسات بهذا الشكل أفضى إلى شخصنة المعركة وتحويلها إلى جبهة يخوض فيها الإعلام وبعض مراكز النفوذ حرباً ضدّ المرشح الأكثر تفضيلاً لدى قواعد اليمين ويمين الوسط. وبدلاً من أن يكون الأمر استكمالاً للنقاش الذي بدأ في المرحلة التمهيدية من انتخابات اليمين (بين فيون وآلان جوبيه) حول اقتراحات المرشح اليميني النيوليبرالية المتطرّفة الخاصة برفع سنّ التقاعد وزيادة ساعات العمل وصرف نصف مليون موظّف وإلغاء قانون الشغل تحوّل إلى سلسلة من الانتقادات المسنودة بوثائق حول فساده وفساد عائلته. ومع أنّ النزاهة تعتبر معياراً أساسياً في اختيار المرشح ثمّ في متابعته أثناء خوضه للمعركة الانتخابية، إلا أنها ليست معطى يمكن على أساسه تحديد وجهة المعركة الانتخابية. وخصوصاً عندما لا يكون النقاش الذي تثيره متعلقاً بالمحور الأساسي للحملة - أقلّه في المرحلة التمهيدية - والذي هو السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمرشحين. بهذا المعنى لا يمكن فرضها على الناخبين والرأي العام في فرنسا وخارجها كوجهة وحيدة للنقاش، وإلا تحوّلت المعركة الانتخابية إلى صراع بين نخب تريد فرض وجهة معينة على الناخبين، بدلاً من أن تكون تنافساً بين الأحزاب على اعتماد سياسة محدّدة للبلاد، وهي الحالة التي يُفترض بانتخابات بين أحزاب يمين ويسار ووسط أنّ تؤكّدها. هذا لا يعيد النقاش بشأن السياسات إلى مجراه الطبيعي فحسب، بل يفتح أيضاً أفقاً أرخياً للمحاسبة على قاعدة ربطها بالسياسة التي سيتبّعها المرشح. والحال أنّ هذا الأفق هو الذي يهّم الناخب أكثر من متابعة فساده السياسي أو ذاك لأنه يضع الفساد في سياق عام ولا يربطه بأشخاص، وبالتالي يساعده في فهم المجري الذي ستسير إليه البلاد في حال وصول مرشح يريد تدخل أقلّ للدولة في الشأن الاقتصادي كما يؤكّد فيون دائماً. لكن لا أحد يريد مناقشة هذا الجزء من حملة الرجل لأنه يفتح المجال أمام نقاش غير مُحبّد حول الفساد الذي يتسبّب به انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي لمصلحة مجموعة من الاحتكارات والرساميل التي يقود بعضها - أو يدعم - الحملة الانتخابية لمرشح آخر هو إيمانويل ماكرون.

غياب اليسار

ويتأكّد هذا المنحى مع غياب مرشح قوي لليسار قادر على فرض وجهة لا يكون النقاش فيها محصوراً بقضايا جزئية مثل «الفساد العائلي» للمرشح أو الهوية الوطنية ومسألة

معظم الريف السوري في حالة نقمة ومعارضة وهو ما جعل السلفية الجهادية ترى أرضاً خصبة في أرياف حلب وديرالزور وإدلب مثل (الجماعة الإسلامية) في مصر التي لاقت في الثمانينيات أرضاً خصبة في الصعيد بخلاف (الإخوان المسلمون) الذين ظلت استناداتهم الاجتماعية في المدن أو في ريف الدلتا الأكثر تطوراً من الصعيد. كان صادماً ومفاجئاً قدرة السوريين على التفوق على الجزائريين 1992 - 2002 والعراقيين 2004 - 2007 في استعمال العنف وتسويغته وتبريره في تخومي الموالاة والمعارضة، ومقدار انخفاض المستوى السياسي عند عموم السوريين في تخوم المعارضة والموالاة والتردد، وذلك عند مجتمع كان هو الأفضل ضمن العرب في إنتاج سياسيين عابرين بتأثيراتهم للحدود (ميشال عفلق - خالد بكداش - ياسين الحافظ) ومفكرين سياسيين صيغت التيارات السياسية والأحزاب من خلال أفكارهم (ساطع الحصري - ميشال عفلق - ياسين الحافظ)، وأيضاً مقدار انخفاض مستوى المثقفين السوريين وكتاب المقالات الصحفية السياسية.

هذا يعود إلى التصحر السياسي بفترة 1982 - 2011 على الأرجح. كان لافتاً للنظر مقدار اتساع الميل عند المعارضة والموالاة لتسويغ وتبرير واعتناق (نزعة الاستعانة بالخارج) في أزمة 2011 - 2017 وبحيث «أصبحت كل البقرات سوداء في الليل» وفق تعبير هيفل. أيضاً هنا يجب تسجيل كيف ضعفت النزعة العروبية عند العرب السوريين في مجتمع من أقوى المتعلقين بالنزعة القومية بالمجتمعات العربية في القرن العشرين، بينما تخلى الأكراد السوريون عن ماركسيتهم التي كانت غالبية بالقرن العشرين بحياتهم السياسية لصالح النزعة القومية الكردية، وإن كانت لا تزال العروبية قوية في سوريا، وهي على الأرجح اللاصق الوطني الأقوى في بلد يشكل العرب 90% من سكانه وهي اللاصق الوحيد الباقي العابر للطوائف والأديان. يلاحظ هنا كيف أنّ نزعات جديدة عند السوريين، مثل «النزعة الفينيقية» و«سوريا أولاً»، هي نزعات أقلّيانية دينية من حيث الاستناد الاجتماعي أساساً، فيما يلاحظ اشتراك السلطة وأغلب المعارضة في نزعة عروبية قوية، ويلاحظ هنا أيضاً استمرار السلطة السورية في التفريق بين «الإسلام» و«الإسلاميين»، واتجاه الأكراد السوريين لتحديد الاتجاه القومي والابتعاد عن التدين فيما كانوا العكس في زمن العثمانيين.

* كاتب سوري

المحاربين للدولة السورية.

الآن، بات همّ الإرهاب الدولي. وفي موقع بارز منه إرهاب الجماعات الإسلامية. همّاً مشتركاً لكل من الصين والسعودية، بعد أن اكتوت المملكة السعودية نفسها بنيران الإرهاب القاعدي والداعشي، ولذلك فإنّ عنوان مكافحة الإرهاب بات عنواناً بارزاً في ملف العلاقات الصينية - السعودية، بالإضافة طبعاً إلى مجالات التعاون الأخرى، وعلى رأسها الاقتصاد بالطبع. ولا بدّ في الختام من لفت النظر إلى هدف سعودي مهم من تعزيز العلاقات مع بكين، وهو «اللعب على مشاعر» واشنطن، التي تشعر الرياض أنها باتت تقلّل من قيمة «تحالفها» مع دول الخليج، وعلى رأسها السعودية، دون أن يعني ذلك أنّ العائلة الحاكمة في الرياض راغبة في . أو قادرة على . نقل تحالفاتها من سلّة واشنطن إلى سلّة بكين بشكل كامل.

ويبقى السؤال: هل «ستنجو» العلاقات بين الصين والسعودية من المطبات التي تفرضها الأوضاع المتفجرة في منطقتنا العربية الإسلامية، أم أنّ هذه الاضطرابات ستفرض نفسها كعمقٍ أساسي لتطور الروابط بين البلدين؟

* صحافي لبناني

في الثمانينيات والسلفيون الجهاديون في 2011، 2017. على الأرجح لولا الريف المهشم والمفقر، وخصوصاً بعد رفع أسعار المازوت في أيار 2008، ما كان لأزمة ما بعد 18 آذار 2011 أن تكون بهذا الاتساع، وقد كان واضحاً القاعدة الاجتماعية للمسلمين الإسلاميين في أرياف إدلب وحلب وديرالزور وحماة وحمص ودمشق فيما كان المسلحون في ريف حوران أقلّ نزعة إسلامية ولكن أيضاً بقاعدة ريفية أساساً.

يلفت النظر أنّ يكون هذا ضد سلطة استندت من خلال حزب البعث في صعودها إلى المسألة الزراعية، وهذا كان واضحاً في انتخابات برلمان 1954 حيث كان معظم أصوات البعث في أرياف حماة وحلب وإدلب واللاذقية، وإذا ظهرت قوة قاعدة السلطة السورية في الريف بأحداث 1979-1982 فإنّ من الواضح أنّ التحولات الليبرالية الاقتصادية في فترة 2004-2010 قد جعلت



أما الوضع في الأراضي الصينية نفسها فليس بعيداً عن جدول الأعمال هذا، فمن المعروف أنّ النزعة الانفصالية التي كانت موجودة . ولكن بشكل ضعيف . في منطقة سينكيانغ شمال غرب الصين تلقّت دفعة معنوية هائلة مع زيارة الملك السعودي السابق عبد الله بن عبد العزيز إلى الصين عام 2006، حيث أتيحت له الفرصة لزيارة المراكز الإسلامية في مختلف أنحاء الإقليم، وقد شجعت بكين ذلك على أساس إبداء حسن النية للأقلية المسلمة في المنطقة، وللدول العربية من خلال السعودية. وإذا بهذه المراكز تتحوّل إلى بؤر لتخريج المتطرفين الذين تحوّل الكثير منهم إلى إرهابيين أثاروا الاضطرابات في المنطقة المسلمة، وفي الصين بكاملها.

ومن هذه النواة المتفجرة، مع ما كان موجوداً لدى بعض أبناء سينكيانغ من رفض للحضور الصيني في تلك المنطقة، نشأ الحزب الإسلامي التركستاني الذي يدعو إلى انفصال «تركستان الشرقية» (أي سينكيانغ) عن الصين، وانتشر عناصره في آسيا الوسطى، وصولاً إلى تركيا التي تقدم الدعم المعنوي والمادي للحزب، ومن ثمّ إلى سوريا حيث بات عناصر هذا الحزب، وغيرهم ممن التحقوا ب«داعش»، من أشد